University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد التاسع - سبتمبر 2016

واقع الحركة النسائية الاردنية في المشاركة السياسية 1955-1994

د. ياسين فارس صلاح.

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد التاسع - سبتمبر 2016

The reality of the Jordanian women's movement in political Participation 1955-1994

Dr. Yassin Fares Salah

Summary:
Studies indicate that there are between "the issue of women" and "women's movement" and "political participation" differences as the situation of women from country to country and each state privacy resulting from the nature differ in terms of political, economic and social conditions; The issue of women's modern concept expresses the inter circumstances and pressures resulting from the conflict social relations suffered by women; the women's movement expression of a modern concept also reflects the work or move feminist standpoint of understanding the dimensions of the issue of women and work to be completed in accordance with the framework specified regulator includes a variety of techniques in activities fields multiple depending on the nature of beneficiaries of them, and it will be talking about the history of the evolution of the political feminist movement in Jordan, explaining image "issue of women" of different patterns of activity feminist, especially as we know that the Jordanian society over the transition high privacy after 1989 combines the emergence and crystallization of layers of different relations and resulting from the existence of forms social conflict during the period. (1955-1994).

ملخص

تشير الدراسات إلى وجود فروق ما بين "قضية المرأة" و"الحركة النسائية" و "المشاركة السياسية " إذ تختلف أوضاع النساء من دولة لأخرى ولكل دولة خصوصية ناتجة عن طبيعتها من حيث أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ فقضية المرأة مفهوم حديث يعبر عن جملة الظروف والضغوط الناجمة عن صراع العلاقات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة؛ كما أن تعبير الحركة النسائية مفهوم حديث أيضاً ويعبر عن العمل أو التحرك النسوي المنطلق من فهم أبعاد قضية المرأة والعمل على إنجازها وفقاً لإطار محدد منظم يشتمل على أساليب متنوعة في حقول ونشاطات متعددة حسب طبيعة المستفيدات منها، وسوف يتم التحدث عن تاريخ تطور التحرك النسوي السياسي في الأردن موضحاً صورة "قضية المرأة" من الأنماط المختلفة للنشاط النسوي وخاصة كما نعلم أن المجتمع الأردني مر بمرحلة انتقالية عالية الخصوصية بعد عام 1989 م ت جمع ما بين ظهور وتبلور الطبقات بعلاقاتها المختلفة وما ينشأ من وجود أشكال الصراع الاجتماعي خلال الفترة (1955-1994).

University of Benghazi
Faculty of Education Al marj
Global Libyan Journal

جامعة بنغازي
كلية التربية المرج
المجلة الليبية العالمية

العدد التاسع - سبتمبر 2016

واقع المشاركة النسائية الاردنية في الحياة السياسية

1994 -1955

بعد تولي الملك طلال سلطاته الدستورية بادر في شهر كانون الثاني/يناير 1952 بإجراء بعض التعديلات على الدستور ليواكب مقتضيات الحياة الجديدة للمملكة[1] أضيفت بمقتضاه مواد[*] أكدت على حقوق الإنسان وحق الأردنيين في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور؛ وعدم التمييز بين المرأة والرجل قانوناً وأكد على المساواة بينهم في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص، وصدرت قوانين تمنح المرأة امتيازاً معيناً وخصوصاً فيما يتعلق بالعمل، إلا أنه من الضروري الاعتراف بأن كثير من هذه القوانين لم تجد تطبيقاً لها على أرض الواقع[2]، لأن التمييز ضد المرأة هو ثمرة ظروف تاريخية، فعلى الرغم من أن القانون يعتبر المرأة كاملة الأهلية عند بلوغها سن الرشد المحددة بـ18 عاماً حيث بإمكانها أن تبرم العقود والمعاملات وتتمتع بكافة حقوق المواطنة وكافة الحقوق التي كفلها الدستور مثل حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية وحق العمل وحق التعليم، إلا أن هنالك تبايناً واضحاً في كل أدوار المرأة والرجل في المجتمع وأن التعاملات تتم بواسطة الرجال في البيع والشراء وهم الذين يدخلون معترك الحياة وتبقى المرأة هي الأم والزوجة والأخت والابنة في بيتها وهذا النمط المتوارث في الحياة الاجتماعية موجود إلا أنه بتغير المفاهيم الاجتماعية كان لابد من تغيير الذهنية السائدة حول المرأة ودورها في المجتمع[3].

وترجع بدايات التغير إلى السنوات الأولى من حكم الملك حسين حيث بدأ دخول المرأة في محيط العمل السياسي بالتأييد أو المعارضة وفي الأحزاب السياسية أو النقابات وتقلب دورها بين التضيق والانفراج التي عرفها المجتمع منذ أواسط الخمسينات ولغاية عام 1994 لذا يتطلب منا عند استعراض واقع مشاركة الحركة النسائية السياسية في الأردن التحليل الدقيق للنشاط النسوي السياسي ورصد تطوره في أشكاله المتعددة والذي من خلاله نطلع على السياسة الرسمية التي تحدد موقف الحكومة من مختلف القضايا والاتجاهات فيما يخص مدى مشاركة المرأة في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية[*] وبأطره ومؤسساته الحزبية والنقابية في ظل مجتمع يعطي العرف الاجتماعي قوة أكبر من

---

(1) اليونيفم، تقدم المرأة العربية ،ط (1)،صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيفيم)،المكتب الاقليمي للدول العربية ،جمهورية مصر العربية 2004، ص15 وانظر أيضاً رافع شفيق البطاينة : الديمقراطية وحقوق الانسان في الاردن ،ط(1) ،وزارة الثقافة ،عمان- الاردن 2004، ص26.

(*) انسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة 1945 المتضمن عدم التمييز على أساس العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس مع احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والذي تبنته كافة الدول الأعضاء واتفاقية حقوق الإنسان للمزيد انظر اليونيفم، تقدم المرأة العربية، المرجع السابق، ص15.

(2) مصطفى عبد الكريم العدوان :حقوق الانسان ، دراسة في النظام السياسي الاردني في ضوء الانظمة السياسية المختلفة ،ط (1) ،دار وائل للنشر، عمان 2001، ص102، 153 وانظر أيضاً سهير التل، مقدمات حول قضية المراة والحركة النسائية في الاردن، ط(1)،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت1985، ص108 وأيضاً خلف ابراهيم الهميسات وآخر: الحياة البرلمانية في الاردن 1989-2001(اداءا وانجازا وتقويما)،وزارة الثقافة، عمان - الاردن 2003، ص123-124.

(3) سهير التل ووليد حماد: المرأة الاردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار، "مؤلف جماعي، "المرأة العربية والمشاركة السياسية " اشراف هاني الحوراني ،ط (1)،دار سندباد للنشر ، مركز الاردن الجديد للدراسات ،عمان- الاردن 2000، ص220-221 وانظر أيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين: واقع وتطلعات ، مؤسسة مسمار للطباعة ،عمان – الاردن ،ايار /مايو1995، ص377، 317-319 وأيضاً رجاء أبو غزالة: التجربة النسائية في القصة القصيرة الاردنية(تجربتي الخاصة) ،مجلة افكار، العدد(10)،نيسان/ابريل، عمان – الاردن 1993 ، ص24-28.

(*) لن نتناول مشاركة المرأة في السلطة القضائية لعدم مساهمة المرأة فيها إلا عام 1995 عندما تم تعيين أول قاضية السيدة ملك غزال.

القوانين المدنية وتتحول قوانينه إلى ممارسة فكرية وسلوكية عامة[4].

المشاركة النسائية الحزبية والنقابية:

لقد انعكس لجوء النخبة المثقفة والعمال على أثر النكبة الفلسطينية وضم الضفة الغربية إلى الأردن على الواقع السياسي فيها إلى جانب رغبة الملك حسين في التحديث والتغيير الأمر الذي ساهم في ظهور حركة سياسية نشطة في أوائل الخمسينات شاركت فيها المرأة وفقاً لظروفها خصوصاً إذا كانت من بيئة مسيسة فيها الأب أو الزوج أو الأخ ناشط في العمل السياسي أو إذا كانت على وعي عال، لذا اتسم نشاط المرأة في العمل السياسي بعدم القبول والرفض اتقاء للتشهير الاجتماعي لذلك كان سلوكها السياسي حذر في ظل مجتمع تسوده القيود والتقاليد الرافضة لخروج المرأة من بيتها لذلك سنعرض مدى مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء ما أتيح لها لغاية عام 1994[5].

المشاركة الحزبية:

في ظل نشاط الأحزاب العقائدية التي ظهرت بعد عام 1950 تم تأسيس اتحاد المرأة العربية في عام 1954 اتخذ مواقف سياسية طالبت بإلغاء المعاهدة البريطانية وتعريب الجيش ونصرة الحقوق الفلسطينية[6]، وتفاعل هذا الاتحاد مع المعارضة السياسية التي حصلت على الأغلبية البرلمانية عام 1956 وتأليف حكومة ائتلاف وطني بزعامة سليمان النابلسي حيث نشطت الرائدات والطالبات في أعمال الدعاية بين النساء وتوزيع المطبوعات وأعمال ضباط اتصال وقيادة المظاهرات بمشاركة النسوة العاملات وربات البيوت والطالبات، والاعتصامات وتوقيع العرائض وخاصة في العاصمة عمان، فما كان من الملك إلا أن طلب من الحكومة تقديم استقالتها، وصدر أمر الحاكم العسكري بحل الأحزاب عام 1957 وإعلان الأحكام العرفية في البلاد؛ مما أدى إلى توقف التجربة الحزبية ومعها اختفت مشاركة المرأة[7](*).

وأخذ العمل الحزبي الطابع السري اندمجت فيه المرأة بعدد قليل جداً لم يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة؛ وذلك خشية الملاحقة الأمنية والإيداع في السجون وهذا أمر معيب ومرفوض في المجتمع خصوصاً خضوع المرأة للتحقيق والمساءلة القانونية ورفض الأهالي هذا الأمر حتى أنهم كانوا لا يسمحون للشباب بالحديث في السياسة بالتلميح فكيف بالتصريح! لذلك اختفت مشاركة النساء في الحياة الحزبية واستطاعت أن تعبر عن نفسها من خلال المنظمات النسائية عن طريق إغاثة المنكوبين والاشتراك في المظاهرات السلمية وتوقيع العرائض الاحتجاجية والاتصال بالمنظمات الدولية والأجنبية وتنظيم أنشطة مطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. واتسمت هذه الأنشطة بالمد والجزر وفقاً للأحداث الساخنة الداخلية والخارجية خصوصاً عقب حرب 1967 ووجود المقاومة الفلسطينية على

---

(4) فؤاد أبو حجلة وآخرون : المرأة والسياسة والحياد الاعلامي الى متى؟ جمعية النساء العربيات في الاردن بالتعاون مع مؤسسة كونراد اديناوز، ط (1)،مؤسسة الجذور ،الاردن 2004 ، ص5 وانظر أيضاً سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، مرجع سبق ذكره ص110-111 وأيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص375-377، 399-400.

(5) خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص24 وانظر أيضاً سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، مرجع سبق ذكره، ص110-112.

(6) رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق ص62-53 وانظر أيضاً مصطفى عبد الكريم العدوان، المرجع السابق ص172 وأيضاً سهير التل، المرجع السابق، ص 206-207.

(7) سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية ص110-114 وانظر أيضاً خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص24 وأيضاً رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص61-62.

(*) وقد تم استثناء جماعة الإخوان المسلمين إذ لم تعتبر حزب بل استمرت في عملها وأنشطتها وتأسيس المدارس على اعتبار أنها جمعية ويطبق عليها نظام الجمعيات وبأنها جماعة من المسلمين ولا تمثل حزب وليست جماعة المسلمين – للمزيد انظر مصطفى عبد الكريم العدوان، المرجع السابق، ص72.

الأراضي الأردنية والتعبئة السياسية التي شملت المدن والقرى مروراً بالمشاركات في الاعتصامات والمظاهرات والمطالبة بحمل السلاح، إلا أنها عادت إلى الانحسار مع أحداث أيلول عام 1970 وتوقفت حتى عام 1989 وكانت المرأة خلالها لا تشكل سوى ذراع حامل لأفكار الرجال، ولا تشارك في صنع القرار أو المساهمة في أي نشاط لوجود حالة نفور من دخول المرأة لهذا المجال اجتماعياً المحظور على الرجال سياسياً لذلك بقيت المشاركة الحزبية موجودة في أذهان النساء على مستوى النخبة المثقفة فقط[8].

شكلت أحداث نيسان/أبريل 1989 نقطة تحول في الحياة السياسية الأردنية المعاصرة إذ ترتب على أثرها سلسلة من التحولات أدت إلى انفراج سياسي حيث لاقى قرار عودة الحياة البرلمانية ارتياحاً كبيراً لدى كافة التيارات السياسية والقوى الوطنية والشعبية؛ لأن ذلك كان بداية الإصلاح الداخلي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وما رافقها من مكافحة الفساد وإطلاق الحريات العامة وحرية الرأي وإلغاء الأحكام العرفية وعودة الأحزاب السياسية إلى الساحة، وما كان ليتحقق ذلك إلا بجهود قوى وشخصيات وطنية وحزبية وصلت إلى مجلس الأمة ساهمت في صدور قوانين منظمة تنظم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية[9].

وفي 23 آب/أغسطس 1992 صدر قانون الأحزاب السياسية في الأردن رقم (32) حيث عرّف الحزب في مادته الثالثة بأنه "كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسليمة"، ويتكون من ثمانية وعشرين مادة مفصلة تفصيلاً دقيقاً لمعنى الأحزاب وشروط ترخيصها ومزاولة نشاطاتها، والجدير بالذكر أن المادة الرابعة نصت على أن للأردنيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب الطوعي لها مع الأخذ بعين الاعتبار عدم جواز استخدام أي من المؤسسات العامة أو النقابات أو الجمعيات الخيرية أو الدينية أو التعليمية لمصلحة أي تنظيم وعلى ضوء هذا القانون تقدمت الأحزاب بطلبات الترخيص إلى الحكومة على اعتبار أن العمل الحزبي من أدوات الإصلاح السياسي والتنمية السياسية[10].

وعلى هذا تشكلت العديد من الأحزاب إلا أن نسبة النساء فيها بقيت محدودة للغاية وخاصة في مواقع اتخاذ القرار كأمانة الحزب والهيئة القيادية العليا أو حتى القيادة العضوية العامة، إذ تشير خريطة العمل الحزبي حتى أوائل عام 1994 لوجود (17) حزباً مرخصاً لم تكن فيه للنساء أي وجود أو تمثيل في الهيئات التأسيسية في خمسة من هذه الأحزاب، بينما ضمت أربعة أحزاب فقط في هيئتها التأسيسية سبع نساء مقابل 41 رجلاً أي بنسبة 14.6% من المجموع العام أما المشاركة في العضوية العامة للحزب فلم تتجاوز نسبة قدرها 6% فقط من إجمالي عدد الأعضاء[11]. وتعزى ضآلة نسبة المساهمة النسائية في الحياة الحزبية لعدم قناعة المواطنين بدور الأحزاب والنساء على وجه الخصوص فضلاً عن التحفظ العشائري على المشاركة بالنسبة لهن إلى جانب اعتقاد المواطنين بشكل عام أن العمل السياسي يتعارض مع ظروف النساء سواء كن من ربات البيوت أو العاملات؛ لذلك بقي دور النساء هامشي في الأحزاب

---

(8) سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص206-207 وانظر أيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص398 وأيضاً سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، ص113.

(9) محمد شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص32 وانظر أيضاً خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص231، 305 وأيضاً سهير التل، ووليد حماد، المرجع السابق، ص208 وأيضاً محمد ناصر العجلاني: التجربة الديمقراطية في الاردن ،ط(1) ،منشورات وزارة الثقافة ،عمان – الاردن ،1995، ص61.

(10) خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص123-124 وانظر أيضاً محمد شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص59-60 وأيضاً مصطفى عبد الكريم العدوان، المرجع السابق، ص164-165 وأيضاً محمد ناصر العجلاني، المرجع السابق، ص65-66.

(11) مصطفى عبد الكريم العدوان، المرجع السابق، ص153 وانظر أيضاً سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص209-210 وأيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص398-400

في حدود الذراع الحامل لأفكار الحزب[12].

المشاركة النقابية:

صدر أول قانون نقابي للعمال عام 1953 (القانون رقم 35) والذي سمح بالتشكيل النقابي وإسناد مهمة الترخيص والمتابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وتأسست أول نقابة في 7 كانون الثاني/يناير 1954 وهي نقابة عمال البناء ثم توالت النقابات الأخرى مثل نقابة شركة السجائر ونقابة عمال الخياطة ونقابة مستخدمي مناجم الفوسفات، وفي الأول من آيار/مايو 1954 طلبت بعض النقابات الانضمام في إطار واحد وهو اتحاد نقابات العمال والذي تمت الموافقة على تسجيله رسمياً في 25 تموز/يوليو 1954، ولم تنته سنة 1956 حتى كانت هناك سبع وعشرون نقابة منها خمس وعشرون نقابة منظمة في إطار اتحاد النقابات والعمال، وقسمت النقابات إلى أربعة أقسام رئيسية: مهنية، وصناعية، ونقابة الموظفين، والعمال الزراعيين، ولم تضم في عضويتها موظفي القطاع الحكومي(*)[13].

ونتيجة لطبيعة الوضع السياسي تراجعت أنشطة النقابات بعد عام 1957، إلا أنها عادت إلى الازدهار التدريجي مع بداية الستينات عندما أخذت نقابات جديدة بالظهور وسادت اتجاهات مختلفة نحو العمل النقابي فنشأت فكرة تشكيل نقابات لأصحاب العمل إلى جانب النقابات العمالية والمهنية على ضوء قانون العمل الأردني لعام 1960 والذي جاء فيه كما نصت المادة (79): "يحظر على صاحب العمل أن يجعل استخدام أي عامل خاضعاً لشروط انتسابه إلى نقابة عمال، أو التنازل عن عضويته في نقابة العمال، أو يعمل على فصل عامل، أو يجحف بحقوقه بطريقة أخرى لانتسابه لعضوية نقابة عمال، أو مساهمته في نشاط النقابة في غير أوقات العمل"؛ وكانت مشاركة المرأة في هذه النقابات محدودة جداً لضعف مشاركة النساء في سوق العمل في ذلك الوقت؛ إلى جانب كون أغلب النساء العاملات يعملن في قطاع الحكومة المحظور عليه الانخراط في العمل النقابي لذا كانت أول مشاركة حقيقية للمرأة في عام 1962 عندما وصلت سعاد درويش إلى مقعد الهيئة الإدارية لنقابة عمال المصارف كذلك وصول المحامية إميلي بشارات لمركز في مجلس نقابة المحامين كونها ناشطة في العمل النقابي العام والعمل النسوي، ولكن الملاحظ أن النشاط النسائي النقابي اقتصر على بعض النسوة ممن كان لهن دور في موقع عملهن أو نشاطهن مرتبطاً بذلك بحصولهن على مؤهل علمي لكي يكن قادرات على إثبات وجودهن بفضل ما أتيح لهن من بيئة أسرية منحتهن قدر من الحرية، كذلك كان العمل النقابي لهن بديل عن العمل الحزبي المحظور[14].

في السبعينات طرأت عدة تغييرات على صلاحيات الجهة المشرفة على النشاط النقابي، فأسند إلى وزارة العمل مسؤولية تسجيل النقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل، أما بخصوص النقابات العمالية فقد حددت بسبع عشر نقابة عمل في قرار صادر عن وزير العمل سنة 1974 ضم مهن عديدة منها مهندسون، وأطباء، ومحامون وصحفيون، وصيادلة.. باستثناء المعلمون(*)، وتشير الدراسات بأنه لغاية 1979 كان هناك 17 نقابة عمالية و21 نقابة أصحاب عمل بالإضافة إلى النقابات المهنية: مهندسون، أطباء، محامون...الخ وبلغت مساهمة الإناث بالنسبة للذكور 20% ونسبة المنتسبات للنقابات 10% من

---

(12) رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص196-197 وانظر أيضاً خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص197 وأيضاً سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص210-219.

(*) صدر بتاريخ 14 كانون الثاني/يناير 1954 قرار بحل نقابات الموظفين فقد أصدر ديوان تفسير القوانين القرار رقم (27) بأن لفظة عامل لا تشكل موظفي الحكومة وطبق هذا القرار على موظفي الحكومة وخصوصاً المعلمين والمعلمات ولم يشمل موظفي القطاع الخاص مثال نقابة المعلمين في القطاع الخاص وغيرهم.

(13) دائرة شؤون المرأة: المراة الاردنية ،دائرة المطبوعات والنشر ،وزارة العمل،عمان،1979، ص68 وانظر أيضاً سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، ص88-89.

(14) دائرة شؤون المرأة، المرجع السابق، ص38 وانظر أيضاً سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، ص98-95.

(*) هذا الاستثناء جاء على الدور الذي قام به المعلمون والطلاب للخروج من المظاهرات وتكوين الاعتصامات في أواسط الخمسينات وكونهم يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع لذلك ظلت مسألة تشكيل نقابة للمعلمين مقيدة إلى الآن.

مجموع الذكور[15]، كما يلاحظ أن النساء انضممن إلى عدد محدود من النقابات التي تتناسب مع طبيعة المرأة فهناك أربع نقابات أكثر الأعضاء فيها من النساء وتشترك في الهيئات الإدارية واللجان العامة ومنها نقابة التعليم الخاص إذ بلغ عدد المنتسبات فيها 80%، وتشترك في إدارتها إمرأتان، ونقابة الغزل والنسيج وتبلغ نسبة المنتسبات لها 25%، ونقابة العاملين في النقل الجوي والسياحي وبلغت نسبة المنتسبات لها 25% أما نقابة الخدمات الصحية فبلغت نسبة المنتسبات لها 30%، مما دل على ضعف مشاركة المرأة في العمل النقابي لذات الأسباب التي سبق ذكرها، إلى جانب أن معظم العاملات من صغيرات السن ومن حملة المؤهلات العلمية المتدنية، وإلى رفض المجتمع وخصوصاً الأهل من مشاركة بناتهم في ظل العادات والتقاليد التي تمنع الخروج والاختلاط في الأنشطة العامة، إلا أنه يمكن القول أن المرأة انحصر نشاطها في نقابات أصحاب العمل مثل نقابة أصحاب صالونات التجميل حيث شكلت نسبة مشاركتهن 60% بينما انعدمت في النقابات الأخرى[16].

وشهدت الثمانينات تطوراً ملحوظاً في أعداد الملتحقات بالنقابات المهنية بسبب زيادة أعداد الخريجات من الجامعات وحملة الشهادات العلمية في مختلف التخصصات وخصوصاً العلمية بسبب إلزامية العضوية كشرط ممارسة المهنة مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة؛ أما النقابات العمالية فقد بقيت عضوية النساء فيها محدودة بسبب طبيعة المرأة ومسئولياتها أكبر خارج نطاق العمل كما سبقت الإشارة فضلاً عن الخوف من العمل النقابي لصلته بالعمل السياسي وخشية الأهالي على بناتهم من المساءلة الأمنية والقانونية، كما أن النظرة الاجتماعية لا تقبل حضور النساء العاملات اجتماعات النقابات كونها مختلطة وعادة ما تكون خارج أوقات العمل ولساعات متأخرة ليلاً[17]. وتشير الإحصائيات إلى أن العدد الإجمالي للنساء في النقابات المهنية لعام 1994 بلغ 5194 عضوة من أصل 55 ألف عضو تقريباً أي بنسبة قدرها 9.5% فقط، والجدول رقم (37) يوضح نسبة عضوية النساء في النقابات المهنية[18].

الجدول رقم (37) يوضح نسبة عضوية النساء في النقابات المهنية لعام 1994

النقابة	النسبة
الأطباء	%0.64
أطباء الأسنان	%37
أطباء بيطريون	%0.2
جيولوجيون	%6
صيادلة	%43
محامون	%11
مقاولون	-
ممرضون وقابلات	%72.2
مهندسون	%0.5

(15) سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، ص90 وانظر أيضاً دائرة شؤون المرأة، المرجع السابق، ص69.
(16) دائرة شؤون المرأة، المرجع السابق، ص69 وانظر أيضاً سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، ص91-92.
(17) سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، ص93-94، 87 وانظر أيضاً عايدة أبو صايمة:المراة في الوطن العربي ،الطبعة الاولى ،عمان – الاردن ،1997، ص41-43 وأيضاً سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص219.
(18) سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص219 وانظر أيضاً عايدة أبو صايمة، المرجع السابق، ص43 وأيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص345 وأيضاً مصطفى عبد الكريم العدوان، المرجع السابق، ص95.

مهندسون زراعيون	15%

المصدر: المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص345.

نتبين من الجدول السابق أن عضوية النساء تركزت في النقابات التالية: نقابة الممرضين والقابلات بنسبة 72.2% والصيادلة بنسبة 43% ونقابة أطباء الأسنان بنسبة 37% والسبب في ذلك اشتراط التسجيل في النقابة لأجل مزاولة المهنة، ثم نلاحظ بأن النسبة تتفاوت بين نقابة وأخرى، ففي نقابة المهندسين الزراعيين بلغت النسبة 15% وفي نقابة المحامين بلغت النسبة 11% وتتضاءل النسبة لتصل إلى 0.5% في نقابة المهندسين وبنسبة 0.2% في نقابة الأطباء البيطريين وإلى حد الصفر في نقابة المقاولين كون هذا العمل مرتبطاً بعالم الرجال.

كما أن هنالك نقابات تضم أعداد لا بأس بها من النساء كنقابات المصارف والنقل الجوي والغزل والنسيج والخدمات العامة والكتاب إلا أن عضوية النساء فيها محدودة بسبب ظروف وعوامل تتعلق بطبيعة العمل وتتحكم به؛ أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في إدارة مجالس إدارة النقابات فكانت متدنية جداً لم تتجاوز عضوة واحدة في مجلس إدارة كل من نقابة المهندسين الزراعيين، ونقابة أطباء الأسنان ونقابة الصيادلة[19]. أما فيما يتعلق بمساهمة المرأة في العمل النقابي فقد بقيت متواضعة في النقابات العمالية فهي تشكل 27% من إجمالي النقابيين حيث يوجد في الأردن (17) نقابة عمالية تابعة للاتحاد العام لنقابات العمال يمثلها هيئات إدارية بلغ عددهم 165 عضواً منهم 4 نساء عضوات فقط أي بنسبة 2.4%، والأسباب المانعة لمساهمة المرأة لم تتغير وتتعلق بظروفها الأسرية وطبيعة العمل[20].

المشاركة النسائية في السلطة التنفيذية:

إذا تتبعنا المشاركة النسائية في العمل الحكومي تدريجياً نجدها في البداية كانت محدودة في مجال التعليم والتمريض والسكرتارية ولكن مع إفساح المجال للنساء في التعليم العالي ومع مرور الزمن بدأن يطرقن أبواب مهن مختلفة ويشاركن في مجالات العمل المختلفة وفي جميع المستويات ومع تطور وضعهن ازدادت مطالبهن السياسية ومن الحقوق السياسية التي نص عليها الدستور ما ورد في المادة (42): "على أن لا يتولى الوزارة إلا أردني" ويشمل التعبير المرأة والرجل[*]؛ وعرفنا بأن التعليم لعب دوراً أساسياً في خلق طموحات لدى المرأة في العمل وتطلعها إلى تبوأ المناصب الإدارية العليا إلى جانب مساهمة خطط التنمية التي أتاحت فرص عمل كثيرة أمامها كما أن نصوص نظام الخدمة المدنية فيما يتعلق بالتعيين والترفيع على مستوى الوظائف لا توجد فروقات تمييز بين الجنسين مما دل على أن التشريعات منحت المرأة الحقوق بأن تشارك في صنع القرار في وقت مبكر، إلا أن الاعتراف بهذه الحقوق أو تمتعها بها تأخر بسبب انشغال المرأة بأمور الأسرة ورفض المجتمع لعملها وفي مجالات لا تحظى بقبول الرجال وخصوصاً بأن تتولى مسؤولية موقع أو منصب على الرجال أو تزاحمهم عليه[21].

لذا تاريخياً بدأت مشاركة المرأة في دخول السلطة التنفيذية في أعلى مستوياتها في عام 1970

---

(19) المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص345 وانظر أيضاً المرأة والحياة السياسية في الأردن " دراسة "، www.iwj.jo، ص17.

(20) عايدة أبو صايمة، المرجع السابق، ص42-43 وانظر أيضاً سيهر التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص219 وأيضاً المرأة والحياة السياسية في الأردن، www.iwj.jo، ص17، وأيضاً :المملكة الاردنية الهاشمية :التقرير الثاني حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، http:/www.jncw.jo.arabic/doce-ar/cedaw-a.doc، ص19.

(*) قصد الدستور بالأردني الرجل والمرأة باعتبار أن الأردنيين أمام القانون سواء حيث من المتعارف عليه بالتفسيرات القانونية أن النسبة لبلد في حالة الجمع تشمل الجنسين معاً.

(21) التقرير الثاني، حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المرجع السابق، ص2-5 وانظر أيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص388 وأيضاً عايدة أبوصايمة، المرجع السابق، ص28 وأيضاً ضحى الحديدي وآخرون: واقع القيادات النسائية في وزارة التربية والتعليم في الاردن ،ادارة البحث والتطوير التربوي ،وزارة التربية والتعليم ،عمان –الاردن 2006، ص6-7.

وكانت نابعة من إرادة سياسية لأجل البدء بعملية التغير وتقبل المجتمع لها عندما تم تعيين أول امرأة في الوظائف العامة في الشؤون الخارجية بمنصب سفير؛ ومع تطور الأوضاع والاهتمام العالمي بموضوع المرأة ومشاركة الأردن في المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام 1975 ورغبة في مشاركة النساء في التنمية وصنع القرار السياسي دخلت المرأة الأردنية مجلس الوزراء لأول مرة بتاريخ 19 كانون أول/ديسمبر 1979 عندما شكلت الوزارة برئاسة الشريف عبد الحميد شرف وتكليف السيدة/إنعام المفتي بحمل حقيبة وزارة التنمية الاجتماعية فكانت أول من تصل لهذا المنصب من النساء؛ وترأست بعد ذلك الوفد الأردني المشارك في مؤتمر المرأة العالمي الثاني في كوبنهاجن عام 1980، وجاءت المرة الثانية عام 1984 عندما حظيت السيدة/ليلى شرف بمنصب وزيرة الإعلام [22](*).

وعلى صعيد آخر تم تعيين أول سيدة عضواً في مجلس أمانة عمان عام 1980 من أصل 12 عضواً وشغلت نفس المقعد عند تشكيل مجلس الأمانة عام 1986 وكان يضم 50 عضواً وكانت المرأة الوحيدة. أما على مستوى المجالس التنفيذية للمحافظات فقد كانت حصة المرأة ثلاث مقاعد من أصل 90 مقعداً قبل عام 1990؛ ثم ما لبثت أن ارتفعت إلى تسعة مقاعد بعد أن ازداد العدد الكلي للمقاعد إلى 240 مقعداً، أما في المجالس الاستشارية فقد تم تعيين ثمان (8) نساء من أصل (120) عضواً تتكون منهم هذه المجالس أي بنسبة 6.6% في هذه المجالس. أما على صعيد المجالس المحلية للمحافظات فلم تسجل أية مشاركات إلا في عام 1994 عندما تم تعيين 99 امرأة من أعضاء لجان المرأة بالمحافظات في عضوية اللجان المحلية التي تم تشكيلها لإدارة شؤون البلديات بناء على رغبة سياسية وتوجيه من الأميرة بسمة لإثراء تجربة النساء في العمل العام[23].

وأما على مستوى المناصب العليا في الجهاز الإداري فلم يتحقق للمرأة مثل هذا الموقع إلا مرة واحدة عندما تم تعيين أول امرأة بمنصب أمين عام (وكيل وزارة) في عام 1992 وكانت من بين 64 أميناً عاماً يشغلون هذا المنصب من الرجال، مما يدل على أن النساء لم يصلن إلى مواقع متقدمة في الحكومة مثل أمين عام وزارة[*] أو مدير عام أو سفيرة[*]. إلا أن مشاركة النساء تركزت في المواقع الإشرافية الوسطى المتمثلة بمناصب مدير مديرية ورئيس قسم ورئيس شعبة وإن كانت بصورة ضئيلة حيث لم تتجاوز نسبة من يشغلن مركز مدير مديرية في الأردن لغاية عام 1992 ما نسبته 8.5% من عدد العاملات، كما لم تتجاوز نسبة من يشغلن مركز مدير قسم 10% وتعتبر هذه النسبة ضئيلة جداً قياساً بأعداد العاملات ففي وزارة التربية والتعليم لم تزد عدد المشاركة عن 10 مراكز من أصل 53 مركزاً، وفي التنمية الاجتماعية وصلت إلى 6 مراكز من أصل 15 مركزاً، وتنعدم تماماً في وزارات أخرى كالداخلية والعدل والتموين والنقل[24].

ونستطيع أن نتبين مدى مشاركة المرأة في مناصب الفئة العليا على ضوء نتائج تقرير صادر عن ديوان الخدمة المدنية رصد مشاركة النساء خلال مرحلة التسعينات إذ أشار إلى أن نسبة النساء المشاركات في هذا القطاع (السلطة التنفيذية) بلغت 37% من مجموع العاملين في جهاز الخدمة المدنية

---

(22) التقرير الثاني حول اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المرجع السابق، ص19 وانظر أيضاً فؤاد أبو حجلة وآخرون، المرجع السابق، ص12 وأيضاً عايدة أبو صايمة، المرجع السابق، ص28 وأيضاً هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري :الكاشف في الجندر والتنمية "حقيبة مرجعية "،ط (1)،صندوق الامم المتحدة الانمائي للمراة (اليونيفيم /المكتب الاقليمي للدول العربية) عمان –الاردن 2006، ص41.

(*) في عام 1995 شهد أول حكومة تضم وزيريتين هما ريما خلف وزيرة للتخطيط وسلوى المصري وزيرة للتنمية الاجتماعية.

(23) المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص396-397 وانظر أيضاً سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص208-209 وأيضاً عايدة أبو صايمة، المرجع السابق، ص28.

(*) فقط لمرة واحدة عام 1992 ولم تتكرر لغاية 1994.

(*) كانت أول مرة عام 1970 ولم تتكرر منذ ذلك التاريخ هذه التجربة النسائية لغاية 1994.

(24) المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص391-394 وانظر أيضاً سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص206.

وقد تركزت كما سبقت الإشارة في وزارتي التربية والتعليم بنسبة 53.1% وفي وزارة الصحة بنسبة 45.6% وبأن النساء تتوزع في هذا القطاع في الفئات المعتمدة للوظائف وفقاً للجدول رقم (38) الذي يبين فئات العاملات ونسبتهن في هذه الفئات المعتمدة في جهاز الخدمة المدنية.

الجدول رقم (38) يبين فئات العاملات من النساء ونسبتهن في جهاز الخدمة المدنية لأوائل عقد التسعينات

الفئة	النسبة
الفئة الأولى فئة قيادات عليا	%0.1
الفئة الثانية فئة قيادات وسطى	%28.1
الفئة الثالثة	%47.3
غير المصنفين حملة شهادات متدنية	%17.5
العقود	%5.2
المشاريع	%1.8
المجموع	**%100**

المصدر: سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص208-209.

نتبين من الجدول ضعف مشاركة النساء في الفئة الأولى من فئة القيادات العليا في جهاز الخدمة المدنية الذي يعتبر مظلة للموظفين والعاملين في أجهزة الدولة الرسمية لنهايات العام 1994، على ضوء ما تقدم نلاحظ أن مشاركة النساء في السلطة التنفيذية تمحورت حول النخبة النسوية المتعلمة والمثقفة والتي استطاعت الحصول على الشهادات العلمية والعمل والتدرج في الوظيفة حتى استطاعت الوصول إلى بعض المراكز في القيادات العليا في وسط مزاحمة الرجال لها وخصوصاً من الطموحات، إلا أننا نجد أن أغلبية النساء تقلص دورهن في الحصول على المركز بسبب عوائق عديدة أبرزها النظرة التقليدية لدور المرأة بالقصور والنقص؛ ولكن مع بداية التسعينات بدأت ملامح التغير تظهر في مشاركة النساء وجاء ذلك انعكاساً لتوجهات الدولة ورغبة النظام الحاكم في تفعيل دورهن استجابة لقرارات المؤتمرات الدولية عن المرأة وتنفيذاً لبنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1992(*) والعمل على دمج المرأة في عملية التنمية من خلال التقوية والتمكين لها "Empowerment" كما سبقت الإشارة مما ساهم في تسليط الضوء على مشاركة النساء في العديد من النشاطات من خلال التعيين لهن متجاوزين النظرة الاجتماعية واجتياز المعوقات التي تحد من وصولهن لذلك ساهمت الإرادة السياسية في وصول المرأة إلى شغل المناصب العامة كمؤشر في أهمية

(*) صادق الأردن على الاتفاقيات للحقوق السياسية وجنسية المرأة والرضا بالزواج بتاريخ 1 تموز/يوليو 1992 دون تحفظات، كما صادق على اتفاقية منع التمييز ضد المرأة مع التحفظات التالية: المادة (29) فيما يتعلق بجنسية الأطفال لأسباب سياسية إذ لا تمنح الجنسية الأردنية إلا لابن الأردني أما الأردنية فيعتبر طفلها أجنبي يتبع لأبيه والمادة (4/15) والتي تتعلق بحركة الأشخاص والتنقل وحرية اختيار أماكن سكناهم وهذا يخالف الدين والعادات والتقاليد والمادة (1/16) والمتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة باعتبارهم أبويين بغض النظر عن حالتهم الزوجية وفي ذلك مخالفة للدين والعادات والتقاليد والمجتمع المحافظ وكذلك بتسمية اسم الزوجة لما بعد الزواج وكنيتها، للمزيد انظر المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص298 وانظر أيضاً رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص193.

مشاركتها[25].

المشاركة النسائية في السلطة التشريعية:

لما كانت الأردن دولة حديثة التأسيس لم تشكل مسألة المساواة بين الرجل والمرأة قضية سياسية أو أولوية ما قبل عام 1955 إذ كان المجتمع ريفياً حينئذ ومن الناحية الاجتماعية حكمته الأخلاق والقيم العشائرية؛ وعلى أثر التحولات التي طالت البنى الاجتماعية والسياسية صدر مرسوم وزاري بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1955 وبعد توجيه من البرلمان بمنح المرأة الحاصلة على تعليم ابتدائي حق الانتخاب للبرلمان وحرمانها من حق الترشيح؛ وعلى ضوء الأوضاع الأمنية عام 1957 توقف العمل البرلماني بسبب الانقسام السياسي والاضطراب كما سبقت الإشارة حتى صدر القانون المعدل لقانون الانتخاب رقم (8) لسنة 1974 والقاضي بمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب للبرلمان لأول مرة حيث عرّف الأردني "كل شخص ذكراً كان أو أنثى اكتسب الجنسية الأردنية" يستطيع أن يمارس حقه في الانتخاب والترشيح لعضوية مجلس النواب شريطة أن يكون قد أتم التاسعة عشر من عمره؛ ولكن لم تمارس المرأة هذا الحق بسبب عدم إجراء انتخابات نيابية في المملكة[26].

ولما أنشئ المجلس الوطني الاستشاري في تاريخ 20 نيسان/أبريل 1978 كهيئة شعبية معينة من السلطة لتقوم بمناقشة مشاريع القرارات ومحاورة السلطة التنفيذية، واعتبر هو بداية المشاركة النسائية في السلطة التشريعية حينما تم تعيين ثلاث سيدات من أصل 75 عضواً في دورته الأولى (1978-1980) وارتفعت حصة المرأة إلى أربعة مقاعد في الدورتين الثانية (1980-1982) والثالثة (1982-1984)؛ والجدير بالذكر أنه في 7 كانون الثاني/يناير 1984 تم حل المجلس الوطني الاستشاري ودعوة مجلس الأمة التاسع للاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من 9 كانون الثاني/يناير 1984 لتعديل المادة (73) من الدستور وإضافة الفقرة السادسة والتي بموجبها أصبح بالإمكان إجراء انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة في المجلس النيابي من الضفة الشرقية، وجرت الانتخابات الفرعية في 12 آذار/مارس 1984، وشاركت النساء في هذه الانتخابات لأول مرة في التصويت لملء المقاعد الثمانية الشاغرة واستنكفت عن الترشيح لإدراكهن صعوبة الوصول إلى عضوية المجلس النيابي نظراً للظروف السياسية الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد، حيث تم التمديد للمجلس الوطني الاستشاري الثالث (النواب التاسع) لمدة سنتين وأطلق عليه اسم مجلس النواب العاشر والذي تم حله في 30 تموز/يونيو 1988 بسبب فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية(*)[27].

في 30 تموز/يوليو 1989 صدرت الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات النيابية لمجلس النواب الحادي عشر؛ وقد جاء استئناف الحياة النيابية نتيجة لظروف داخلية وإقليمية ودولية(*)وكانت سبباً في

---

(25) سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص208-209 وانظر أيضاً اليونيفم، تقدم المرأة العربية، ص16 وأيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص388 وأيضاً ضحى الحديدي وآخرون، المرجع السابق، ص6 وأيضاً هيفاء أبو غزالة وآخر، المرجع السابق، ص8.

(26) Unifem, Towards Political Empowerment of Jordanian Woman, Op.Cit. p17 and
خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص24-25 وأيضاً سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، ص95-97، 116-117 وأيضاً أحمد يوسف التل، تطور نظام التعليم في الاردن ،1921-1989 ،مؤشرات وعوامل ،وزارة الثقافة والشباب ،المطبعة الوطنية ،عمان –الاردن 1989، ص362 وأيضاً رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص193-194.

(*) بلغت نسبة مشاركة النساء المقترعات 47% من إجمالي من يحق لهن التصويت وللرجال 57%.

(27) سهير التل، مقدمات حول الحركة النسائية، ص118 وانظر أيضاً فؤاد أبو حجلة وآخرون، المرجع السابق، ص10، وأيضاً خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص25 وأيضاً رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص193-194 وأيضاً أحمد يوسف التل، المرجع السابق، ص39.

(*) لعل اهم الظروف التي اسهمت في عودة الحياة النيابية في الاردن عام 1989ومن أبرزها سوء الأوضاع الاقتصادية المحلية وانتشار ظاهرة الفساد، وتعطل التشريعات وجمود القوانين لعدم وجود برلمان، وفك الارتباط القانوني والإدارة مع الضفة الغربية وأحداث الجنوب.. وبروز مطالب سياسية أكثر قوة وانهيار الاقتصاد الذي يشبه اقتصاد المؤجرين والمعتمد على المعونات. للمزيد انظر أوغا أريلد تيلتنس: مشاركةالمراة

عودتها إذ اصبح النظام أمام شعب مثقف ومتعلم والأسلوب الأمثل للتواصل معه هو إشراكه في عملية الإصلاح الاقتصادي وكان ذلك في عهد حكومة الأمير زيد بن شاكر حيث تم إرجاع 9 آلاف جواز سفر لأصحابها وإعادة تشكيل ثلاثة مجالس لإدارات الصحف بعد حلها عام 1988 والسماح للصحفيين الممنوعين من الكتابة بمزاولة مهنتهم والسماح للمرشحين الحزبيين بخوض الانتخابات وأصدرت اللجنة النسائية في الأردن بياناً حثّت النساء على ممارسة حق المشاركة في الحياة العامة في البلاد عن طريق الترشيح والانتخابات؛ وفي 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 جرت الانتخابات البرلمانية لمجلس النواب الحادي عشر(*) وقد شاركت المرأة الأردنية بفاعلية لأول مرة سواء في الترشيح أم بالانتخاب(28).

ففي هذه الانتخابات بلغ عدد النساء المترشحات 12 امرأة من ما مجموعه 648 مرشحاً وبلغت نسبة النساء للمرشحين 1.8% والجدول رقم (39) يوضح دوائر المرشحات وأعدادهن في انتخابات 1989.

الجدول رقم (39) يوضح الدوائر الانتخابية وأعداد المرشحات من النساء في انتخابات 1989

الدائرة	عدد المرشحات
عمان الأولى	مرشحة واحدة
عمان الثالثة	ثلاث مرشحات
عمان الخامسة	ثلاث مرشحات
إربد	مرشحتان
البلقاء	مرشحة واحدة
الزرقاء	مرشحة واحدة
معان	مرشحة واحدة
المجموع	**12 مرشحة**

المصدر: المرأة والحياة السياسية في الأردن، المرجع السابق، ص4.

www.iwj.jo

نلاحظ من الجدول تركز المرشحات في العاصمة عمان ولم يحالف الحظ أياً من هؤلاء المرشحات؛ ويذكر أن مجموع الأصوات التي حصلن عليها بلغ 20530 صوتاً من أصل 510 ألف من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم أي ما نسبته 4% من مجموع الأصوات(*)(29).

في الحياة السياسية والعامة "مؤلف جماعي" ، دار سندباد للنشر ، ط (1) ، مركز الاردن الجديد للدراسات ، عمان –الاردن2000 ، ص137.

(*) جرت الانتخابات من الساعة 7 صباحاً واستمرت لغاية الساعة 7 مساءاً.

(28) خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص25-33، 180-182 وانظر أيضاً مصطفى عبد الكريم العدوان، المرجع السابق، ص195 وأيضاً أوغا أريلد تيلتنس، المرجع السابق، ص137.

(*) يذكر أن مجموع المسجلين ومن يحق لهم الانتخاب بالمملكة 1019852 ناخب وناخبة والذين حصلوا على بطاقاتهم الانتخابية 876693 ناخب وناخبة أي بنسبة 85.9% أما الذين أدلوا بأصواتهم كانوا 510000 ناخب وناخبة أي بنسبة 50% مما تبين ضعف المشاركة. للمزيد انظر خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص192.

(29) Unifem, Towards Political Empowerment of Jordanian Women, Op. Cit. P.23 and:

نتبين من ذلك فشل المرأة في الو صول إلى قبة الرلمان في انتخابات 1989 وتعزى أ سباب فشلها إلى عدم قناعة الشـعب الأردني بقدرة المرأة على تمثيله ولاعتبارات دينية واجتماعية وضـعف الدعم النسائي للمرأة ذاتها مما دل على أن نظرة المجتمع للمرأة لا تزال تقليدية على الرغم من اكتساب سمات الحياة الحديثة والعصـرية وأن هذا المجال من حق الرجال وليس من المناسـب مزاحمة النسـاء عليه إذ كان هذا الاعتقاد سائداً لديهن والمجتمع لا يحمل عملهن في المجال السياسي على محمل الجد، لذلك خلا المجلس النيابي الحادي عشـر من النسـاء باستثناء مجلس الأعيان حيث تم تعيين سيدة واحدة فيه من ما مجموعه 40 مقعداً وكانت بذلك أول سيدة تدخل مجلس الأعيان(30).

تم حل مجلس النواب الحادي عشـر في 4 آب/أغسـطس 1993، بعد ذلك صـدر قانون الانتخاب المؤقت رقم (15) لسـنة 1993 في 17 آب/أغسـطس 1993 والذي نص على أن يكون لكل مواطن صوت واحدة لمر شح واحد بدلاً من القانون السابق رقم (22) لسنة 1986 والذي كان يتيح للناخب أن ينتخب عدداً من المر شحين بقدر عدد المقاعد المخصصة للدائرة وعرف بقانون "الصوت الواحد" وجاء ذلك لأن واقع المجتمع الأردني يتسـم بتعقيدات عديدة بعضـها نابع من التفاوت في مسـتوى التنمية الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية بين المناطق الجغرافية، وبعضـها نابع من الظروف التاريخية التي شـكلت تركيبته الديمغرافية؛ وقد حاولت الحكومة من خلال هذا القانون أن يتناسـب مع المناطق الأقل حظاً، وتم تقسـيم المملكة إلى العديد من الدوائر الانتخابية؛ و قد لاقى هذا القانون ردود فعل مختلفة وخصوصاً من قبل جبهة العمل الإسلامي (الإخوان المسلمين) الذين عدوه موجهاً ضدهم بسبب ما لاقته الحكومة من معار ضة منهم في المجلس الحادي عشر وخصو صاً بأن المنطقة تتجه نحو إر ساء قواعد السـلام مع إسـرائيل، كذلك من هم من أصـل فلسـطيني إذ اعتبروا أن هذا القانون يحابي أبناء الضـفة الشرقية، ومنهم من رأى فيه تفتيت للتحالفات بين التيارات السيا سية أو العشائرية فهو يؤدي إلى تفتيت العشـيرة الواحدة إلا أنه من جهة أخرى يؤدي إلى تكريس العشـائرية في حالة الإجماع على مرشـح واحد(31).

وفي يوم 8 تشـرين الثاني/نوفمبر 1993 جرت انتخابات مجلس النواب الثاني عشـر وقد خلت من التحالفات وخيم عليها نوع من التفاؤل المشـوب بالحذر لدى فئة من أبناء الشـارع الأردني إزاء ما يدور ويجري في المنطقة وخصوصاً في العراق وفلسطين والتحركات لإرساء السلام مع إسرائيل ولم تمارس بجو من الارتياح والحماسة من قبل المواطنين، كذلك تراجع عدد المرشحات ليصل إلى ثلاث مرشحات فقط من ما مجموعه 536 مرشـحاً أي بنسـبة 0.55% وبلغ مجموع الأصـوات التي حصـلن عليها 3933 صـوتاً وكانت نسـبة الأصـوات للنسـاء لا تزيد على 0.48%، وهنا نلحظ أن معدل النسـاء المر شحات انخفض بالنسبة لمجموع المرشحين الكلي وكان ذلك انعكاساً لنتائج انتخابات 1989 مما دل على تهميش دور المرأة في الحياة النيابية؛ وعلى الرغم من ذلك استطاعت إحداهن وهي السيدة توجان فيصل(*) الو صول إلى البرلمان بعد أن نالت 1885 صوتاً وتمثيل المقعد الشركسي عن الدائرة الثالثة في عمان على أساس قانون الصوت الواحد وهي أول نائب أنثى تدخل قبة البرلمان منذ تأسيسه ويعزى نجاحها إلى الحملة الإعلامية التي قامت بها مما دفع النسـاء إلى الوقوف إلى جانبها والرجال واعتبرت أفكارها قريبة من التيار اليساري المعارض، علماً بأن النساء الثلاث المرشـحات دخلن الانتخابات على

محمد ناصر العجلاني، المرجع السابق، ص72، وأيضاً المرأة والحياة السياسية في الأردن، المرجع السابق، ص4

(30) رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص197 وانظر أيضاً خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص197 وأيضاً أوغا أريلد تيلتنس، المرجع السابق، ص139 وأيضاً فؤاد أبو حجلة وآخرون، المرجع السابق، ص10-12 وأيضاً عايدة أبو صايمة، المرجع السابق، ص28.

(31) اليونيفم، جلسة حوارية حول قانون الانتخابات الاردني وتمثيل المراة، اعداد اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المراة ، مركز الدراسات البرلمانية / داميا ،مطابع الدستور التجارية ،عمان –الاردن 2006، ص28 وانظر أيضاً خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص86-87، 235-236 وأيضاً فؤاد أبو حجلة وآخرون، المرجع السابق، ص14 وأيضاً أوغا أريلد تيلتنس، المرجع السابق، ص190-191.

(*) سبق لها المشاركة في انتخابات 1989 ولم تتمكن من الفوز آنذاك.

أساس أنهن مستقلات ولسن منتميات لأحزاب، أضف إلى ذلك تعيين سيدتين في مجلس الأعيان هما السيدة/ليلى شرف والسيدة/نائلة الرشدان[32].

على ضوء ما تقدم من توضيح ملامح السلطة التشريعية وتطورها والمشاركة النسائية فيها نتبين الضعف الشديد في دخول المرأة بالبرلمان إلا أنهن شكلن رقماً مهماً وكفة ترجيح في الفوز والخسارة للمرشح إذ غالباً ما يجيّر صوتها لصالح الأخ أو الزوج أو ابن العشيرة، آخذين بعين الاعتبار أن مشاركة النساء لا تحكمها ظروف محددة إذ نجد أن أكثر من يقمن بالتصويت هن كبيرات السن ولا يتضح هنا أثر للتعليم في ذلك كما نجد أنه عدم مشاركة المرأة في الحملات الانتخابية ضعيفة والسبب يعود في ذلك إلى أن تكاليف المشاركة مرتفعة فوق طاقاتهن وعدم وجود الوقت الكافي كونها تعيش ضمن أسرة أم لأبناء أو تعيش في بيت يديره رجل وعدم وجود وعي سياسي كذلك تبقى المرأة مقيدة بالمشاركة السياسية خوفاً من خوض معترك السياسية ومقارعة الأب أو الابن أو الزوج أو الأخ لذلك تدخل هذا المعترك على استحياء أو بقدر من المجازفة لخسارة هؤلاء إذا كانت من المتحررات ويعتبر مستحيلاً في المجتمعات التي تدعى بأنها محافظة؛ لذلك جاءت دراسة أعدتها مديرية الدراسات والأبحاث في مجلس الأمة حول المرأة الأردنية وأسباب فشلها في الانتخابات لخصها الجدول رقم (40) وفقاً لعدة اعتبارات[33].

الجدول رقم (40) يبين أسباب فشل المرأة الأردنية في الوصول إلى البرلمان

الأسباب	النسبة
عدم قناعة الشعب بقدرة المرأة على تمثيله	%39.20
الاعتبارات البيئية	%13.6
ضعف الدعم النسائي للمرأة	%12.87
غياب الفهم الصحيح للعمل السياسي لدى المرأة	%10.87
النزعة العشائرية	%8.1
انعدام الخبرة بالعمل النيابي لدى المرأة	%6.83
الاعتبارات الاجتماعية	%6.15
الاعتبارات الاقتصادية	%0.1

المصدر: محمد ناصر العجلاني، المرجع السابق، ص81.

نلاحظ من الجدول وعلى الرغم من محاولات المرأة الأردنية لسنوات عديدة تجسيد طموحها في الوصول إلى مواقع صنع القرار وجهود الدولة بسن التشريعات التي كفلت المشاركة دون تمييز نجد أن قناعة المواطنين بقدرة المرأة ضئيلة إذا ما علمنا بأن نصف المجتمع من النساء تدرك بأنهن أيضاً غير مقتنعات بقدرة المرأة على تمثيلهن في مجلس النواب، إلى جانب التحفظ العشائري على مشاركتها إلى جانب فرصتها في المنافسة على مستوى العشيرة تبقى معدومة في ظل وجود الرجل؛ ولما كانت الحملة

(32) خلف الهميسات وآخر، المرجع السابق، ص235-236، 243-247 وانظر أيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص386 وأيضاً محمد ناصر العجلاني، المرجع السابق، ص72-76، وأيضاً رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص195 وأيضاً سهير التل ووليد حماد، المرجع السابق، ص208.

(33) أوغا أريلد تيلتنس، المرجع السابق، ص161-172 وانظر أيضاً محمد ناصر العجلاني، المرجع السابق، ص81 وأيضاً رافع شفيق البطاينة، المرجع السابق، ص97 وأيضاً اليونيفم، جلسة حوارية، مرجع سبق ذكره، ص39.

الانتخابية تتطلب كلفاً مالية كبيرة تتضاءل مساهمة المرأة بالمشاركة بسبب عدم تمتعها بالاستقلالية المالية في كثير من الأحيان؛ والمثير للانتباه والدهشة إلى جانب هذه المعوقات وجد بأن لفظ التأنيث للبرلمانية لا يعترف بها لأن وصفها باللقب الحقيقي "نائبة" يخرجها عن سياقها لتحولها من ممثلة شعب إلى مصيبة! لذلك فأنت أمام خيارين إما أن تقول السيدة أو الآنسة فلانة للدلالة عليها أو تقول النائب "فلانة"(*)، لذلك نجد أن مساهمة المرأة كانت سلبية في السلطة التشريعية إذ أن التشريع الجديد قلص من نسبة حصولها على الأصوات وسيادة العادات والتقاليد ونقص وعي المرأة بأهمية ممارسة الحقوق الانتخابية وتحيزها ضد شقيقتها المرأة مما جعلها أكثر هامشية في الحياة العامة(34).

الخاتمة

بقي أن نقول أن واقع مشاركة الحركة النسائية في الحياة السياسية لاتزال تعاني أوضاعاً مزعزعة وعلى الرغم من أن التعليم كان له أثر إيجابي قوي في مشاركة القوى النسائية في الحياة العامة وساهم من حركة المرأة في المجتمع الذي تعيش فيه وقلل من العوائق والقيود الاجتماعية أمام مشاركة النساء، إلا أننا لاحظنا ضعف مشاركة النساء في العمل السياسي المؤطر في مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى، كون التجمعات النسائية في الغالب حديثة العهد ولم تستطيع أن تكوّن خبرة واسعة في تنظيم المرأة وتكوين قوى ضاغطة تؤدي إلى دفعها إلى الأمام فضلاً عن أن تنشئة المرأة الاجتماعية السياسية بشكل عام أسهمت في تربيتها على أن الرجل هو القادر على ممارسة السياسة في ظل التنظيم السياسي ودعم العشيرة، وأن التقدم الذي حققته المرأة كان بسبب التعليم الذي مكنها من الحصول على المؤهل العلمي وأتاح لها الوصول إلى صنع القرار ولكن الفضل في ذلك يرجع إلى خلفية القرار السياسي الممثلة برغبة النظام الحاكم وليس نتيجة لضغوط شعبية ممثلة بالحركة النسائية ومؤسساتها ومنظماتها لذلك تبقى شعارات إزالة التمييز بين الرجال والنساء شعارات طوباوية في المجتمع وهي بمثابة أحلام يقظة فإزالة الجبال أسهل من إزالة الطباع .

(*) على ضوء التغيرات وفقاً لقانون الصوت الواحد تضاءلت فرصة وصول المرأة إلى البرلمان لذلك تم طرح نظام الكوتا لأول مرة في عام 2003 بتخصيص ستة مقاعد للمرشحات من أصل 110 مقاعد مما يساعد على انخراط النساء ليكن أكثر فاعلية في العملية السياسية. للمزيد انظر اليونيفم، نحو التمكين السياسي للمرأة الأردنية، ص18.

(34) اليونيفم، جلسة حوارية، ص40 وانظر أيضاً المكتب التنسيقي الأردني لشؤون مؤتمر بكين، المرجع السابق، ص281، 339 وأيضاً أوغا أريلد نيلتنس، المرجع السابق، ص185-186.

المصادر والمراجع العربية

اولاً: كتب وتقارير رسمية:

- دائرة شؤون المرأة: المرأة الأردنية، دائرة المطبوعات والنشر، وزارة العمل، عمان، 1979.
- ـــــ: تقدم المرأة العربية 2004، ط(1)، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفم)، المكتب الإقليمي للدول العربية، جمهورية مصر العربية 2004.
- ـــــ: جلسة حوارية حول قانون الانتخابات الأردني وتمثيل المرأة، إعداد اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، مركز الدراسات البرلمانية/ داميا، مطابع الدستور التجارية، عمان – الأردن، 2006.
- المملكة الأردنية الهاشمية: التقرير الثاني حول تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. انظر http://www.jncw.jo.arabic/docs-ar/cedaw-a.doc

ثانياً: المراجع العربية:

- د. أحمد يوسف التل: تطور نظام التعليم في الأردن، 1921-1989 مؤشرات وعوامل، وزارة الثقافة والشباب، المطبعة الوطنية، عمان- الأردن، 1989.
- هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري: الكاشف في الجندر والتنمية "حقيبة مرجعية" ط الأولى، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة "اليونيفم/ Unifem" المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان- الأردن 2006.
- د. محمد ناصر العجلاني: التجربة الديمقراطية في الأردن، ط(1)، منشورات وزارة الثقافة، عمان – الأردن، 1995.
- مصطفى عبد الكريم العدوان: حقوق الإنسان، دراسة في النظام السياسي الأردني في ضوء الأنظمة السياسية المختلفة، ط(1)، دار وائل للنشر، عمان 2001
- سهير سلطي التل: مقدمات حول قضية المرأة والحركة النسائية في الأردن، ط(1)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
- عايدة عبد الله أبو صايمة: المرأة في الوطن العربي، الطبعة الأولى، عمان – الأردن، 1997.
- رافع شفيق البطاينة: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن، ط(1)، وزارة الثقافة، عمان – الأردن، 2004.

- د. خلف إبراهيم الهميسات وخالد موسى الزعبي: الحياة البرلمانية في الأردن 1989-2001 (أداءاً وإنجازاً وتقويماً)، وزارة الثقافة، عمان – الأردن، 2004.

ثالثـاً: بحوث ومقالات:

- أوغا أريلد تيلتنس: مشـاركة المرأة الأردنية في الحياة السـياسـية والعامة، مؤلف جماعي، المرأة العربية والمشـاركة السـياسـية، إشـراف هاني الحوراني، ط(1)، دار سـندباد للنشـر، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان-الأردن، 2000.
- اللجنة الوطنية للمرأة الأردنية، المرأة الأردنية "دراسة"، انظر موقع "www.iwj.jo".
- المكتب التنسـيقي الأردني لشـؤون مؤتمر بكين: المرأة العربية، واقع وتطلعات، مؤسـسـة مسـمار للطباعة، عمان- الأردن، آيار/مايو 1995.
- المرأة والحياة السياسية في الأردن، "دراسة" انظر موقع "www.iwj.jo".
- سهير سلطي التل ووليد حماد: المرأة الأردنية والمشاركة في العمل السياسي ومواقع صنع القرار، مؤلف جماعي، "المرأة العربية والمشاركة السياسية" إشراف هاني الحوراني، ط(1)، دار سندباد للنشر، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان – الأردن، 2000.
- فؤاد أبو حجلة وآخرون: المرأة والسـياسـة والحياد الإعلامي إلى متى؟ جمعية النسـاء العربيات في الأردن بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناوز، ط(1)، مؤسسة الجذور، الأردن، 2003.
- رجاء أبو غزالة: التجربة النسائية في القصة القصيرة الأردنية (تجربتي الخاصة)، مجلة أفكار العدد (10)، نيسان/أبريل، عمان – الأردن، 1993.
- ـــــ وآخرون: واقع القيادات النسائية في وزارة التربية والتعليم في الأردن، إدارة البحث والتطوير التربوي، وزارة التربية والتعليم، عمان – الأردن، 2006.
-

رابعـاً: المراجع الأجنبية:

- Unifem, Towards Political Empowerment, Arab States Regional Office, Unifem, Amman, Jordan, 2006